Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية

The influence of information asymmetry on the quality of corporate governance

Basim Abdullah kadhim[*,a] **Jasim Idan Barrak**[b]

[*,a] Al-Furat Al-Awsat Technical University
[b] university of Kerbala

Information

Receive: 12/4/2023
Revised: 16/5/2023
Accepted: 27/5/ 2023
Published: 30/6/2023

Abstract

The purpose of this study is to show that the effective implementation of governance mechanisms can improve the problem of accounting information asymmetry between business entities and stakeholders. These mechanisms will positively impact the local environment in Iraq, especially in the commercial banking sector. The research task can be presented by the following question: Does the proper application of corporate governance mechanisms reduce the problem of information asymmetry in the accounting of commercial banks listed on the Iraqi stock exchange? A sample of 13 commercial banks on the Iraqi Stock Exchange has been chosen to answer this question. Banks included in the sample are Commercial Bank of Iraq, Khaleej Commercial Bank, Bank of Baghdad, Bank of Babel, Iraqi Investment Bank, Sumerian Commercial Bank, Middle East Investment Bank and Mosul Development Investment Bank, Union Investment Bank, Credit Bank of Iraq, and the Mansour Investment Bank. The statistical program SPSS V.24 has been used to measure the relationship between the variables. The study's most important conclusion and recommendation are that there is an information gap between the economic units that issue financial reports and the stakeholders due to the asymmetry of information that impacts equal opportunities among them. Based on their decisions, developing laws and regulations regulating the Iraqi Stock Exchange to reduce the information gap between the economic unit and stakeholders to ensure the provision of information to all users, which is reflected in efficiency and raising the level of investment.

Keywords: accounting information asymmetry, corporate governance, Governance Mechanisms, Banking Governance, Basel Committee

* Corresponding author : E-mail addresses : Basim.kazem.isa@atu.edu.iq.(ORCID)
©2023 AL – Muthanna University . DOI:10.52113/6/2023-13-2/59-71

اثر عدم تماثل المعلومات على جودة حوكمة الشركات

باسم عبدالله كاظم [a,*] و جاسم عيدان المعموري[b]

[a,*]جامعة الفرات الاوسط التقنية

[b]جامعة كربلاء

المستخلص: هدف البحث التوصل الى ان التطبيق الملائم لآليات الحوكمة سيؤدي الى تخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية بين الوحدة الاقتصادية واصحاب المصلحة التي ستنعكس ايجابا على البيئة المحلية العراقية المتمثلة بقطاع المصارف التجارية. لذلك يمكن عرض مشكلة البحث من خلال التساؤل التالي: هل للتطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات اثر على تخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ؟ وذلك من خلال اختيار عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بلغت 13 مصرفا (المصرف التجاري العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف بغداد، مصرف بابل،مصرف الاستثمار العراقي، مصرف سومر التجاري، مصرف الشرق الاوسط للاستثمار، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، المصرف المتحد للاستثمار، مصرف الائتمان العراقي، مصرف اشور الدولي للاستثمار، المصرف الاهلي العراقي، مصرف المنصور للاستثمار) . و لغرض قياس العلاقة ما بين متغيرات الدراسة تم استخدام البرنامج الاحصائي SPSS V.24 .وان اهم ما توصلت الدراسة من استنتاجات وتوصيات هو هناك فجوة معلوماتية بين الوحدات الاقتصادية المصدرة للتقارير المالية وبين اصحاب المصلحة بسبب عدم تماثل المعلومات لها تأثير على تكافؤ الفرص فيما بينهم تنعكس على قراراتهم، تطوير القوانين واللوائح المنظمة لسوق العراق للأوراق المالية لتقليل فجوة المعلومات بين الوحدة الاقتصادية وأصحاب المصلحة لضمان توفير المعلومات لجميع المستخدمين مما ينعكس على الكفاءة ورفع مستوى الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: عدم تماثل المعلومات ، حوكمة الشركات، آليات الحوكمة ،الحوكمة المصرفية، لجنة بازل.

المقدمة:

فيما مضى في العقود الاخيرة كان هناك الكثير من الاحداث العالمية الهامة التي اثرت على اقتصاديات العالم باسره الامر الذي ادى الى ظهور ازمات اقتصادية عالمية مثل الانهيار المالي الذي حدث في شرق اسيا ودول امريكيا اللاتينية، وازمة شركة انرون التي هي الاولى في تسويق الغار والكهرباء في الولايات المتحدة ، اوقع العالم في ركود مما اثر بشكل كبير على الشركات الاستثمارية ومستثمريها، لذلك ترى الدراسة الى ان من ابرز العوامل التي يعتمد عليها في الاسواق المالية لكي تكون سوقا جاذبا للاستثمار هو مفهوم تماثل المعلومات المحاسبية، ذلك وفقا لمبدئ تكافؤ الفرص بين المستثمرين للحصول على ما يحتاجونه من معلومات مناسبة لدعم قراراتهم الاستثمارية وامكانيتهم على تحديد المخاطر والفرص الاستثمارية، لذلك في حال انعدام هذا المبدئ فيما بينهم سيؤدي ذلك الى تحقق مفهوم عدم تماثل المعلومات المحاسبية، اي توفير معلومات لفئة دون الاخرى، التي تؤثر على تذبذب سعر السهم وزيادة تكلفة الحصول راس المال والذي يؤدي الى انسحاب الصغار من المستثمرين وحرمانهم من الفرص الاستثمارية المتاحة، لذلك نرى ان اليات الحوكمة تحد من الظروف التي تنشأ مشكلة عدم تماثل المعلومات وان التطبيق السليم لأليات الحوكمة سيساهم في ترشيد وتحسين طبيعة العلاقة بين الوحدات الاقتصادية المصدرة للتقارير واصحاب المصلحة. قسمت الدراسة الى اربعة مباحث هي الاول منهجية الدراسة والثاني الجانب النظري(عدم تماثل المعلومات، وحوكمة الشركات والحومكة المصرفية، وارشادات لجنة بازل)، والثالث الجانب التطبيقي والرابع الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول: منهجية الدراسة

مشكلةُ البحثِ Research problem

ان لحوكمة الشركات اهمية كبيره في زيادة الكفاءة المالية للأسواق اذا ما تم تطبيقها بالشكل الذي يعمل على تحقيق التوازن في هذه الاسواق والذي ينعكس على استقرار اسعار الاسهم بشكل مباشر وترشيد القرارات للمستثمرين، وفي الوقت ذاته فان ما للحوكمة من اليات تضمن الوصول الى اعلا مستوى من الشفافية في الافصاح والتي تؤدي الى منع او تخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية فيما بين الوحدة الاقتصادية واصحاب المصلحة وعلية يمكن عرض مشكلة البحث من خلال التساؤل التالي ما مدى تأثير فاعلية حوكمة الشركات على تماثل المعلومات المحاسبية في البيئة المحلية ؟

هدفُ البحثِ Research objective

يسعى البحث الى تحقيق عدة اهداف منها:

1- ايضاح الإطار النظري لحوكمة الشركات ومشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية.
2- قياس مستوى جودة الحوكمة في المصارف عينة البحث.
3- قياس مستوى عدم تماثل المعلومات للمصارف عينة البحث.
4- بيان اثر عدم تماثل المعلومات في جودة الحوكمة للمصارف عينة البحث.

أهميةُ البحثِ Research importance

تنبع اهمية البحث من المكانة العلمية التي يحضا بها موضوع عدم تماثل المعلومات وآليات الحوكمة ، لما لهذا الموضوع من اهمية بالغة في دعم كفاءة واستقرار الاسواق المالية مما يسهم في توفير بيئة مناسبة للاستثمار اذ يمكن عرض اهمية البحث من خلال تقديم جانب نظري وعملي يخدم الباحثين عن طريق دراسة العلاقة ما بين عدم تماثل المعلومات وآليات الحوكمة.

اما من الناحية العملية فان النتائج المتوقعة من دراسة هذا الموضوع سوف يكون لها اثر في القاء الضوء على الآليات الاساسية للحوكمة والتي سوف تساهم في رفع جودة الحوكمة فضلاً عن رفع كفاءة التقارير المالية للمصارف واستقرار الاسواق المالية العراقية.

فرضيةُ البحثِ Research Hypothesis

يستند البحث الى فرضية رئيسية مفادها هنالك اثر ذو دلالة احصائية لعدم تماثل المعلومات على جودة الحوكمة في المصارف التجاري .

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الاتية : -

1- هنالك اثر ذو دلالة احصائية لعدم تماثل المعلومات على حجم مجلس الادارة للمصارف التجارية عينة البحث.
2- هنالك اثر ذو دلالة احصائية لعد تماثل المعلومات على عدد الاعضاء المستقلين في مجلس الادارة للمصارف التجارية عينة البحث.

حدودُ البحثِ Border Research

الحدود المكانية : تم إجراء الدراسة في عينة من المصارف العراقية التجارية من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

الحدود الزمانية : تعلقت بيانات الدراسة بالقوائم المالية للمصارف عينة البحث للسنوات من 2012-2021 .

المبحث الثاني: الجانب النظري

عدم تماثل المعلومات

اولا: مفهوم عدم تماثل المعلومات

نتيجة الانفصال الملكية عن الادارة وفي ظل اختلاف وتعارض المصالح بين الموكل والوكيل ، تظهر فجوة في المعلومات بين جميع الاطراف المتعاملة مع الشركة سواء اطراف داخلية أو اطراف خارجية بسبب عدم تماثل المعلومات بينهم ، مما يؤثر بالسلب على كفاءة الاسواق المالية واتخاذ القرارات الاستثمارية الخاطئة. يمكن النظر للمحاسبة على انها مصنع المعلومات اي ان الانشطة المحاسبية هي لإنتاج المعلومات، فهناك طلب على المعلومات المحاسبية من قبل مستخدمي هذه المعلومات وهناك عرض لهذه المعلومات من قبل الشركات على شكل كشوفات مالية، لذلك فالمعلومات منتج مثل اي منتج آخر، اذن هناك طلب وعرض لهذه المعلومات لذلك يمكن ايجاد سعر توازن للمعلومات المحاسبية.

فاذا كان هناك طلب على نوع جديد من المعلومات من قبل المستخدمين لهذه المعلومات المحاسبية فلابد من ان هناك سعر مقابل توفير هذه المعلومات، لذلك لابد من توظيف قوى السوق لتحديد اي نوع من المعلومات يجب توفيره والمعايير الضرورية التي تشكل اساس لهذه المعلومات.(العبيدي ،2011)

يقصد بعدم تماثل المعلومات امتلاك معلومات خاصة من قبل بعض الأطراف المشاركة في السوق تفوق المعلومات العامة المتاحة لباقي الأطراف مما يؤثر على يقينهم بالمحتوى الاقتصادي للمعلومات وبالتالي صنع القرار الاستثماري، وينشأ عن هذا التباين في المعلومات بعض الفوائد المعلوماتية مثل تجنب خسارة أو تحقيق ربح في صورة عوائد غير عادية لمشاركي السوق ذوى المعلومات الخاصة على حساب الذين اعتمدوا على المعلومات العامة فقط (عبد الحليم، 2018، جمعه، 2017)

تحدث ظاهرة عدم تماثل المعلومات عندما تكون الشركة قد تعمدت حجب معلومات معينة عن المستثمرين من أجل استخدام المعلومات لتحقيق عائد غير عادى على الاسهم التي في حوزتها، بسبب المعلومات المسبقة الخاصة التي يعلمونها بالمقارنة بالأطراف الخارجية، مما يترتب علية تميز كبار المستثمرين على صغار المستثمرين بتحقيق عوائد غير عادية لكبار المستثمرين (Bhattacharya et al , 2013).

حددت العديد من الدراسات سلسلة من العوامل التي تحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وأهمها جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية لتعديل معايير المحاسبة الدولية (IAS) وإصدار معايير ابلاغ مالية دولية (IFRS) التي تضمن إنتاج معلومات محاسبية عالية الجودة وكذلك تضمن الإفصاح المناسب الذي يحد من عدم تماثل المعلومات ، ويسعى مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى التركيز على أهمية الإفصاح بسبب المعلومات المالية وغير المالية التي يقدمها للأطراف المعنية التي تساعدهم على اتخاذ قرارات مختلفة وتحقيق التكافؤ العادل بين أصحاب المصلحة وبالتالي زيادة الإفصاحات المحاسبية عند إعداد التقارير المالية وتوفيرها الكترونيا يساعد على تحسين جودة التقارير المالية من خلال تحسين إمكانية المقارنة والوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب والتي تساعد على تقليل فجوة عدم تماثل المعلومات بين الادارة واصحاب المصلحة (Vakilifard et al. 2011 ، kim et al.2013).، (عوض ،2011 ،الميهي، 2015)

ثانيا: الأسباب التي تؤدي الى عدم تماثل المعلومات

تشير البحوث التي اجريت في هذا المجال الى ان جميع المعاملات الاقتصادية تنطوي على عدم تماثل المعلومات ويشار اليها احيانا بفشل المعلومات عندما يمتلك احد الاطراف في صفقة اقتصادية معرفة اكبر للمادة من الطرف الاخر وهناك اسباب تؤدي الى حدوث ذلك منها:

-تعقد العمليات، وعدم الدراية الكافية للإدارة، وتنوع الاعمال التي يوكل بها المالكين للإدارة.

-يكمن ان يكون اخفاء متعمد للمعلومات من قبل الادارة بهدف تحقيق اهداف معينة.

-بسبب عدم معرفة المالكين بكل تصرفات الوكيل وعدم وجود جهاز رقابة يمنعه من التلاعب امر يؤدي اصدار بيانات غير متماثلة واسباب اخرى تتعلق بتعظيم المصالح والمعرفة ومثال ذلك شركة (انرون) للطاقة فمن حيث تعظيم المصالح كانت الادارة تؤكد على مصالحها وادى ذلك الى خسائر كبيرة للمساهمين وكذلك خسرت الشركة سمعتها وانهارت ، واما ما يتعلق بالمعرفة تتمثل بسبب عدم معرفة المالكين بقدر كافي من المعلومات عن استثماراتهم. (Alla l al et , 2018:4)

ثالثا: وسائل الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات

حددت عدة دراسات عددًا من العوامل التي تحد من ظاهرة الاختلاف في المعلومات المحاسبية ، وأهمها الجهود التي يبذلها مجلس معايير المحاسبة الدولية لتعديل معايير المحاسبة الدولية (IAS) وإصدار معايير ابلاغ مالي دولية (IFRS) التي تضمن إنتاج معلومات محاسبية عالية الجودة ، وتضمن الإفصاح الصحيح عن هذه الظاهرة ، ويعتزم مجلس معايير المحاسبة الدولية التركيز على أهمية الإفصاح فيما يتعلق بالمعلومات المالية وغير المالية التي يقدمها الى أصحاب المصلحة لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المختلفة وتحقيق التكافؤ العادل بين أصحاب المصلحة، وبالتالي تعزيز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في إعداد البيانات المالية، ويساعد تقديمه إلكترونيا على تحسين جودة التقارير المالية من خلال تحسين إمكانية المقارنة والوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب، بطريقة تقلل فجوة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصلحة.

(Kim et.at.,2013 ، عوض 2011 ، الميهي ،2015) ، (Vakilifard et. al.2011)

وهناك وسائل اخرى للحد من عدم تماثل المعلومات (خالد 2015 . حسانين 2014)

- تبنى المعايير المحاسبية بشكل إلزامي.
- حوكمة الشركات.
- التوسع في الإفصاح المحاسبي.

حوكمة الشركات

اولا: مفهوم الحوكمة

تعتبر الحوكمة من اهم الادوات ذات الفاعلية الدافعة والمحفزة على تشجيع الاستثمار في الشركات وكذلك تضمن الالتزام بالإفصاح والشفافية عن المعلومات المحاسبية بمعاير الجودة المحاسبية اللازمة لأصحاب المصالح، وكذلك تكفل درجة من ضمان الالتزام بالمراجعة الفعالة للتقارير المالية والتأكد من عدالتها ومصداقيتها وجودتها ،مما يؤدي الى زيادة الثقة بتلك القوائم.(امين،2012،ص 46)

وتعرف الحوكمة وفقا للائحة الحوكمة الجديدة بأنها قواعد لقيادة الشركة وتوجيهها، و تشتمل على آليات لتنظيم العلاقات المختلفة بين مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالح، ووضع قواعد وإجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات وإضفاء طابع الشفافية والمصداقية عليها بغرض حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحقيق العدالة والتنافس في السوق وبيئة الاعمال ، ويعد هذا التعريف إضافة علمية من هيئة السوق المالية في محاولة لتقييد مفهوم الحوكمة والسيطرة عليه على الرغم من أن هذا المفهوم يغطي موضوعات واسعة يصعب تقييدها في تعريف مانع شامل، كما أنه متجدد ومن الصعب الحفاظ على التعريف في ظل المستجدات التي تطرأ على القواعد(Beekes , Brown et al .2016) .

يري (Bhattacharyya 2019) ان الحوكمة هي آلية تتوافق من خلالها سلوكيات وممارسات جميع موظفي الشركة من مختلف المواقع مع استراتيجية الشركة ورؤيتها لتعظيم قيمتها المضافة ، وبالتالي تحقيق مبدأ الإنصاف والتوازن بين مصالح الإدارة من جهة والأطراف الأخرى من جهة أخرى.. كما أن الحوكمة تشمل تنظيم العلاقة بين المؤسسة واصحاب المصلحة والمجتمع. (Ciftci, Tatoglu et al. 2019)

كما يرى (Derakhshan, Turner et al.2019) ان الحوكمة هي مجموعة من تدابير الرقابة التي تهدف إلى ضمان العمل بطريقة متوازنة مع مراعاة البعد الاجتماعي في جميع مجالات الأنشطة التجارية للشركة وتوازن المصالح بين جميع اصحاب المصالح.

ثانيا: الاطراف المعنية بتطبيق قواعد الحوكمة

هناك أطراف اربعة رئيسة تؤثر وتتأثر بتطبيق قواعد الحوكمة وهذه الاطراف هي :

المساهمون : هم الذي يقدمون رأس المال بهدف تحقيق الربح بالتالي هم المعنيين باختيار وانتخاب مجلس إدارة ناجح يحقق لهم أهدافهم في تعظيم ثرواتهم من خلال ما سيحصلون عليه من أرباح عندما يتم توزيعها، وهم المعنيون بالأساس في انتخاب واختيار مجلس الادارة الناجح الذي سيحقق لهم أهدافهم المنشودة .

مجلس الادارة : يتم انتخابه من خلال المساهمين، ومن مهامه وضع المدراء التنفيذين الذين يقومون بإدارة الشركة ورسم السياسات العامة التي ستسير عليها الادارة التنفيذية للشركة و حماية حقوق المساهمين والمحافظة عليها، ويتعين على مجلس الادارة تطبيق مبادئ الحوكمة بشكل سليم ليساهم بدرجة كبيرة في تحقيق أهداف المجلس.

الادارة : هي الجهة المسؤولة في الشركة عن رفع تقارير الأداء إلى مجلس الإدارة ، والإدارة مسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة

وزيادة قيمتها ، بالإضافة إلى مسؤوليتها عن الإفصاح والشفافية عن المعلومات التي تقدمها للمساهمين.

أصحاب المصالح : هم أطراف مرتبطة بالمؤسسة ، سواء كانوا أطرافًا داخلية أو خارجية مثل الدائنين والموردين والبنوك والعاملين والموظفين ، ويؤثر مفهوم الحوكمة بشكل كبير على هذه العلاقات لأن هذه الأطراف لها مصالح متضاربة ومختلفة، وتقوم مبادئ الحوكمة المشتملة على النزاهة والوضوح والشفافية إلى تنظيم علاقة الأطراف المعنية بالمنشاة بطريقة تحقق الإنصاف لهم.(عثمان، 2016)

ثالثا: أهداف الحوكمة

تعمل الحوكمة على دعم مبدا الشفافية في معاملات الشركة كافة واجراءات المحاسبة والمراقبة المالية، وبالطريقة التي تمكن من ضبط عناصر الفساد في اي مرحلة، وبذلك تجنب الشركة حدوث مشاكل محاسبية ومالية، والمساعدة في تحقيق التنمية و الاستقرار الاقتصادي (أبو حمام، 2009). كما تهدف إلى تقييم عمل الإدارة العليا ، وزيادة المساءلة والثقة ، والتأكيد على مبدأ فصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء ومتابعة المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء المنشاة المالي. أن مسؤولية الرقابة تنتقل إلى الطرفين وهما مجلس إدارة المؤسسة والمساهمين ممثلة في الجمعية العمومية للشركة ، وتحسين الأساليب المحاسبية والمالية في المنظمة والعمل على تحقيق الإنصاف والنزاهة و الشفافية في جميع عمليات المنظمة وتعاملاتها (بركة، 2012)

مما تقدم خلص الباحث إلى أن الحوكمة تهدف إلى تحقيق الرقابة على الاداء وتحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات وعدم الدمج بين مهام ومسؤوليات المديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه، بل ايجاد هيكلاً يحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيقها ومتابعة ادائها، وتعديل القوانين التي تحكم الشركات بحيث يتم نقل مسؤولية المراقبة إلى جميع المستفيدين من الحوكمة.

رابعا: اليات الحوكمة

تتمثل اليات الحوكمة في مجموعة الممارسات التي تسهم بشكل مباشر او غير مباشر في التطبيق الصحيح لقواعد الحوكمة، والتي تعمل على تحديد طبيعة العلاقة بين الادارة واصحاب المصالح ،وتضمن للشركة ادارة سليمة ومستقرة مما يساعد على استمراريتها ، وتعمل هذه الاليات من خلال مجموعه من الضوابط سواء كانت داخلية او خارجية..

إن اعتماد الشركات لآليات الحوكمة الرشيدة يجعل من الممكن التحكم والإشراف على أنشطة المديرين وقراراتهم بشكل عام ، والقرارات الاستثمارية للشركات ، ولحفاظ على سمعة المديرين وتجنب المسئولية القانونية ، وبالتالي تجنب المديرين قرارات استثمارية غير فعالة ، سواء كانت نتيجة الاستثمار المفرط أو غير الكافي ، خاصة في الشركات التي تواجه صعوبات مالية (الطائي،2009،ص110).

يتم تقسم آليات الحوكمة الى اليات داخلية ، و خارجية.

تشمل الآليات الداخلية، آلية مجلس الادارة، والية لجنة المراجعة ،وآلية التدقيق الداخلية، وادارة المخاطر.

1- مجلس الادارة:

مجلس الإدارة هو الهيئة الإدارية للمؤسسة ، والذي يتم انتخابه من بين مجموعة من المساهمين وهو يكون مسؤول عن مراقبة الامتثال لأهداف المؤسسة التي تحددها الجمعية العامة السنوية المكونة من أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين كما يعد المجلس مسؤول (مسؤولية جنائية) عن أي تحريف أو تزوير في اي معلومة خاصة بالمؤسسة ، يعين مجلس الإدارة رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي (CEO) ويتولى مهام إدارة المؤسسة للفترة المحددة في نظامها الأساسي، يعد مجلس الادارة مسؤول مسؤولية نهائية وكاملة أمام المساهمين وأصحاب المصالح عن تقييم الاداء الاداري ويجب أن يقدم تقريره عن تلك المسؤولية للمساهمين في نهاية كل عام على شكل تقرير سنوي. (عمر ويرقي، 2014).

2- لجنة المراجعة

تعرف بأنها مجموعة فرعية من الاعضاء غير التنفيذيين المستقلين تتولى القيام باستعراض واشراف مستقل لعمليات الشركة لتوفير التقارير المالية ونظم الرقابة الداخلية، والمراجعة الداخلية والخارجية ولكن هذا لا يعني ان تحل لجنة المراجعة محل الجهات المسؤولة عن إعداد التقارير المالية وإنما هي امتداد لكامل هيئة مجلس الادارة، ويجب أن تعمل مع هذه الجهات للتأكد من وجود نظام رقابة داخلية فعال.

يمكن تعريفها ايضا بأنها مجموعة فرعية من الاعضاء غير التنفيذيين المستقلين تتولى القيام باستعراض واشراف مستقل لعمليات الشركة لتوفير التقارير المالية ونظم الرقابة الداخلية، والمراجعة الداخلية والخارجية ولكن هذا لا يعني ان تحل لجنة المراجعة محل الجهات المسؤولة عن إعداد التقارير المالية وإنما هي امتداد لكامل هيئة مجلس الادارة، ويجب أن تعمل مع هذه الجهات للتأكد من وجود نظام رقابة داخلية فعال (أحمد، 250 :2008).

3- التدقيق الداخلي

تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دور مهم في عملية الحوكمة ،اذ انها تعزز هذه العملية ،وذلك بزيادة قدرة المواطنين على مسائلة الشركة ،وفي هذا السياق يرى (Archambeault) ان كل عملية تدقيق داخلية وخارجية تعد بمثابة الية مهمة من اليات المراقبة ضمن اطار هيكل الحوكمة، لاسيما فيما يتعلق بضمان دقة وموثوقية التقارير المالية ومنع اكتشاف الاحتيال والغش والتزوير. (Archambeault,2002)

4- ادارة المخاطر

من الواضح أن الشركة تحتاج إلى إدارة المخاطر بشكل فعال لحماية وزيادة قيمة حقوق المساهمين ، ولكن في كثير من الحالات لا يتم تنفيذ إدارة المخاطر على مستوى الشركة ولا يتم تعديل سياسة إدارة المخاطر وفقًا للاحتياجات، حيث كان

المديرون المسؤولون عن إدارة المخاطر في كثير من الاحيان مفصولين عن إدارة الشركة ولا يعتبرون جزاءً اساسيا من عملية تنفيذ استراتيجيتها . على الرغم من أن أنظمة الحوكمة التقليدية في البداية لم تعط أهمية كافية لإدارة المخاطر، إلا أن منظمة (OECD) قد أحاطت علما بهذه المسألة وقدمت في أحدث منشوراتها المتعلقة بالحوكمة لتشكيل على ضرورة تشكيل إدارة للمخاطر لدى تطوير استراتيجية الشركة (Rankin, et.al, 2012. P. 198-199) .

أما بالنسبة للآليات الخارجية للحوكمة، فهذه هي الرقابة التي يقوم بها أصحاب المصلحة الخارجية في الشركة، والضغط الذي تمارسه المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع ، وهذا المصدر هو أحد المصادر الرئيسية التي تولد ضغوطا هائلة لتطبيق القواعد الحكومية (Hess et al,2003) .

وقد تناولت العديد من الدراسات الحديثة تأثير آليات الحوكمة على طبيعة ومدى الافصاح الاختياري، من خلال اختبار تأثير بعض آليات الحوكمة مثل (حجم مجلس الادارة ، وحجم لجنة المراجعة، ونسبة أعضاء مجلس الادارة المستقلين، وملكية مجلس الادارة، وازدواجية الادوار) على الافصاح الاختياري ، وقد أظهرت نتائج مختلفة ومتضاربة للعديد من هذه العناصر) . (Elfeky; 2017:45-59)

فمن حيث حجم مجلس الادارة يتألف هذا المجلس وفقا لقواعد ونظم الحوكمة من عدد معقول من الاعضاء. (Homayoun and Rahman, 2010:407) ، وتشير نظرية الوكالة إلى أن المجالس الكبيرة بما تملكه من تنوع الخبرات يمكن أن تلعب دور محوري في مراقبة المجلس عند اتخاذ قرارات طويلة المدى، كما أنها أقل احتمالية للتحكم من قبل الادارة، ويكون لها تأثير إيجابي ومعنوي على الافصاح الاختياري من حيث مدى ونوع الافصاح في التقارير السنوية والافصاح عن المخاطر بشكل اكبر.

(Al-Shammari and Al-Sultan 2010:262-280) ، وعلى العكس يري البعض بأن المجالس الكبيرة قد يكون لها تأثير سلبي وكلما صغر المجلس كلما كان له تأثير فعال وجيد على تعزيز الاداء والافصاح (Cheng and Courtenay 2006:262-289) .

خامسا: مفهوم ومبادئ الحوكمة المصرفية

تعرف الحوكمة المصرفية بأنها مجموعة من القواعد والأنظمة القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية التي توجه الإدارة في أداء أعمالها وفي أداء واجباتها ليس فقط فيما يتعلق بالمساهمين الذين هم أساس في المنظومة الحاكمه في المصارف، وكذلك فيما يتعلق بالمودعين، الذين يشكلون أساس الدائنين الرئيسيين للبنوك، ومن ثم امام اصحاب المصلحة والمجتمع في القطاع المصرفي. (الربيعي و الراضي،2013)

كما تعرف بأنها الرقابة على تصرفات مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنوك، وكذلك حماية حقوق كل من حملة الأسهم والمودعين بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين، التي يحددها الهيكل التنظيمي وصلاحيات السلطة الرقابية، وتنطبق الحوكمة في الجهاز المصرفي على البنوك الحكومية والبنوك الخاصة.(سعاد،2015)

اهمية الحوكمة المصرفية

اهمية الحوكمة المصرفية: (The Importace of Banking Governance) اهمية الحوكمة في القطاع المصرفي يمكن تحديدها بما يأتي :

1. تعتبر الحوكمة نظام رقابة للعمليات التشغيلية للمصارف.

2. تمثل الحوكمة عنصرا مهما لتحسين الكفاءة الاقتصادية للمصارف ، وعكس ذلك سيؤثر على الاستقرار الاقتصادي .

3. ادارة المصرف بحسب الحوكمة ملزمة بالإفصاح عن المعلومات والتحليل المالي لغرض تقييم المصرف بدقة في مجال ادارة المخاطر التنافسية واهمها مخاطر الائتمان ، وتعد الجهات الأساسية للحوكمة (المساهمون ، مجلس الادارة العليا، الادارة التنفيذية ، لجان التدقيق ، التدقيق الخارجي ، الجمهور الذي يتعامل مع المصرف) وعليه سيحصل على العائد الامثل الذي يقلل من كلفة حجم للمخاطرة .

4. تمثل الحوكمة في المصارف تركيزا للفهم المناسب لمبادئ العمل المصرفي على مستوى مجالس الادارة والإدارات الوسطى، وكذلك يمثل الاحتراف على هذين المستويين ، ويرتفع من مستوى الرقابة المزدوجة من قبل قوانين الدولة ومجلس الادارة ، فضلا عن المساءلة والمحاسبة عن عدد اعضاء مجلس الادارة ، مع مراعاة الدور السياسي ، وايضا لتقديم المراجعة والالتزام بالإفصاح من قبل المراجعين في اداراتهم من خلال معرفة تطبيقات المصرف مع عدم اخفاء الفائدة عن المقترضين مقابل التكلفة.(حسن و مهدي،2021)

ارشادات لجنة بازل

وضعت لجنة بازل في العام 1999 إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية، وهي تركز على النقاط التالية:

1- قيم الشركة ومواثيق الشرف للسلوك الجيد وغيرها من معايير التصرفات الجيدة والأنظمة التي تتحقق من خلال هذه المعايير.

2- الشركة في وضع جيد لقياس نجاحها الشامل ومساهماتها الفردية.

3- التوزيع المناسب للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار ، بما في ذلك التسلسل الوظيفي للموافقات الضرورية من الافراد الى مجلس الإدارة.

4- إيجاد آلية تعاون فعّال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا.

5- توفير نظام رقابة داخلي متين يتضمن مهام المراجعة الداخلية والخارجية وإدارة مخاطر مستقلة عن خطوط العمل ، مع مراعاة تناسب السلطة مع المسؤولية ، المراقبة الخاصة لمراكز المخاطر في الاماكن التي يزداد تضارب المصالح فيها ، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالبنك ، والمساهمين الرئيسيين والإدارة العليا أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة.

6- الحوافز المالية والإدارية لكبار المديرين الذين يؤدون عملهم بشكل صحيح وكذلك للمديرين أو الموظفين سواء في شكل تعويض أو ترقية أو غير ذلك من العناصر.(اللايذ واخرون ،2013)

الأثر الأساسي للحوكمة على عدم التماثل المعلومات

توصلت العديد من الدراسات من خلال استخدام أسلوب تحليل المسار Path Aalysis

ومنها دراسة (Goh et al ;2016: 182-155) ان هناك تأثير ايجابي لاستقلالية مجلس الإدارة عن البيئة المعلوماتية للشركة ، وبالتالي تقليل عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين ، مقيسا بمدى السعر للفترة 1997- 2006 ، من خلال التأثير على الإفصاح الطوعي وتغطية المحللين الماليين للشركة كمتغيرين وسيطين في نفس الاتجاه وعلى عينة من 392 شركة غير مالية في سوق لندن. توصلت دراسة (Elbadry et al; 2015: 157-127) إلى أن الاليات التي يتبعها مجلس الإدارة ترتبط ارتباط سلبي بدرجة عدم التماثل مقيساً بـ (مدى السعر، وتقلبات عوائد الأسهم، وحجم التداول)، وإن كان لتركز الملكية تأثير إيجابي اكثر.

كان من احد اهداف دراسة (Shiri et al, 2016:8) تأثير هيكل الملكية (تركز الملكية) على عدم تماثل المعلومات مقاساً بمدى السعر على (102) شركة في سوق طهران خلال الفترة 2014-2007)، وتوصلت الى ان زيادة عدم التماثل في المعلومات مع ارتفاع تركز الملكية الى وجود علاقة ايجابية، وعلى عينة من (145) شركة في ذات السوق خلال الفترة (2013-2008) كانت دراسة (Jamalinesari and Soheili, 2015:8) اذ تم استخدام (التغيرات في سيولة السوق المالية) كمقياس لعدم تماثل المعلومات ، والتي توصلت الى وجود علاقة سلبية بين "نسبة الاستثمارات واستقلال أعضاء المجلس" وعدم التماثل في المعلومات، في حين كانت ايجابية تلك العلاقة مع تركز الملكية.

وفي السياق نفسه استخدام دراسة (Ajina et al ،. 44-59:2015) سيولة سوق الأوراق المالية كمقياس لعدم تماثل المعلومات على(162) شركة فرنسية خلال الفترة (2007-2009) اذ كان التأثير إيجابياً لتركيز الملكية - وبالخصوص صناديق التقاعد على الشفافية، وبالتالي مستوى عدم تماثل المعلومات، مما يؤدى إلى حدوث ضرر في تكلفة العمليات والصفقات وتحسين سيولة الأوراق المالية.

وفي ذات السياق قامت دراسة (Pisano et al; 2015: 53-27) باختبار علاقة الحوكمة بعدم التماثل للمعلومات بين اصحاب الأسهم والمقرضين في الشركات الإيطالية، ودورها في خفض تكاليف الوكالة ، وتوصلت الى أن أعضاء مجلس الإدارة المستقلين المنتخبين من قبل مساهمي الأقلية واستقلال لجنة التدقيق يحد من نزاعات الوكالة بين المقترضين والمقرضين ، وأن زيادة سلطة اتخاذ القرار في أيدي شخص واحد يزيد من احتمالية اتخاذ الإدارة لقرارات انتهازية التي ستؤثر على فعالية الدور الرقابي للمديرين المستقلين ، مما يزيد من عدم التماثل بين المقرضين والمقترضين، وفي ذات الاتجاه وعلى عينة من (١٣١) شركة في عام ٢٠٠٥ في Toronto Stock Exchange توصلت دراسة (Cormier et al; 589-574 :2010) لوجود تأثير لاستقلالية وحجم مجلس الإدارة وحجم لجنة المراجعة على عدم التماثل في المعلومات مقيساً بتذبذب أسعار الأسهم ونسبة Tobin's Q (سمعان، 30:2018).

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي :

وصف عينة البحث

تمثلت عينة البحث ب 13 مصرفا تجاريا من مجتمع مكون من 42 مصرفا مدرجا في سوق العراق للأوراق المالية وللمدة من 2012-2021 وكما في الجدول (1)

ت	اسم المصرف	رأسمال الحالي
1	**المصرف التجاري العراقي**	250,000,000,000
2	**مصرف بغداد**	250,000,000,000
3	**مصرف الاستثمار العراقي**	250,000,000,000
4	**مصرف الشرق الاوسط للاستثمار**	250,000,000,000
5	**المصرف المتحد للاستثمار**	300,000,000,000
6	**المصرف الاهلي العراقي**	250,000,000,000
7	**مصرف الائتمان العراقي**	250,000,000,000
8	**مصرف الخليج التجاري**	300,000,000,000

9	**مصرف بابل**	250,000,000,000
10	**مصرف سومر التجاري**	250,000,000,000
11	**مصرف الموصل للتنمية والاستثمار**	252,500,000,000
12	**مصرف آشور الدولي للاستثمار**	250,000,000,000
13	**مصرف المنصور للاستثمار**	250,000,000,000

توصيف وترميز متغيرات البحث

تمثل متغيرات البحث بالمتغيرات الاتية التي يوضحها الجدول(2)

جدول (2)

ت	نوع المتغير	المتغير	الرمز	القياس
1	تابع	حجم مجلس الادارة	C1	عدد اعضاء مجلس الادارة
2	تابع	عدد الاعضاء المستقلين في مجلس الادارة	C2	عدد الاعضاء المستقلين
3	مستقل	عدم تماثل المعلومات	X	تم قياس هذا المتغير من خلال اللوغارتم الطبيعي لاجمالي الموجودات

النتائج الوصفية لمتغيرات الدراسة

يوضح الجدول (3) الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة وهي كالاتي:-

جدول(3)

الاحصاء الوصفي لمتغيرات البحث

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
c1	130	5.00	9.00	7.3077	1.54441
c2	130	4.00	8.00	6.3077	1.54441
x	130	.00	28.08	19.5322	6.49500

يتضح من خلال الجدول اعلاه ان اجمالي المشاهدات الداخلة في التحليل الاحصائي بلغت 130 مشاهدة(مصرف * سنوات الدراسة) والتي تمثل 13 مصرفا لمدة 10 سنوات للمدة من 2012-2021 ، كما يشير الجدول الى ان عدد اعضاء مجلس الادارة (c1) تروح ما بين 5 الى 9 اعضاء وان الانحراف المعياري كان مقبولا ايضا مما يشير الى ان التفاوت وحجم المجلس بين المصارف عينة البحث قليلا الى حدا ما. فضلا عن ان عدد اعضاء مجلس الادارة المستقلين (c2) تراوح ما بين 4 الى 8 اعضاء في المجلس للمصارف عينة البحث وبنفس مستوى الانحراف المعياري لمتغير عدد اعضاء مجلس الادارة .

كما اشار الجدول اعلاه الى ان مستوى عدم تماثل المعلومات بين المصارف عينة البحث كان منخفض الى حدا ما اذا تراوح ما بين صفر و 28 .

اثبات فرضيات البحث واختبار فرضياته

استكمالاً للتشخيص المالي القائم على معطيات التحليل الكمي للمؤشرات المعتمدة، انسجاماً مع الهدف من البحث في إثبات فرضياته والقائم على معطيات التحليل للمؤشرات المعتمدة، ينصب اهتمام هذا المبحث على الوصف الاحصائي في تحليل متغيرات البحث، ليقدم تفسيراً لطبيعة العلاقات الرابطة، وبيان اثرها، ومناقشة نتاجات الاختبارات الاحصائية، لتحقق من صحة فرضيات البحث والحكم على مدى قبولها، باعتماد مخرجات البرامج الاحصائية والحاسبة الالكترونية ومنها (Statistics IBM SPSS2V.2) وبرنامج (Microsoft Excel 2010)، بغية الاجابة عن تساؤلات البحث التطبيقية، فقد تم تقسيم هذا المبحث، وعلى النحو الآتي:

اولا: اختبار الفرضية الرئيسية الاولى

لغرض اختبار الفرضية الرئيسية الاولى (هنالك اثر ذو دلالة احصائية لعدم تماثل المعلومات على جودة الحوكمة) تم اجراء الاختبارات الاحصائية لاختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة من الفرضية الرئيسية الاولى

1-اختبار الفرضية الفرعية الاولى

لغرض اختبار الفرضية تم اجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط ما بين عدم تماثل المعلومات والمتمثل بالوغارتم الطبيعي لموجودات المصارف عينة البحث و حجم مجلس الادارة (عدد اعضاء مجلس الادارة) وكما موضح في الجداول ادناه:-

جدول (4)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.439[a]	0.192	0.186	1.39325

يبين الجدول ملخص النموذج اعلاه summary model ان قيمة الارتباط (R)بين المتغيرات بلغت 0.439 ، وان معامل التحديد Square R بلغ 0.192والذي يمثل "القوة التفسيرية" للنموذج المستخدم، اي ان المتغير المستقل استطاع ان تفسر ما نسبته 18% من التغير في المتغير التابع والباقي يعود لعوامل اخرى غير تلك التي تم دراستها في البحث، ويبين الجدول ان الانحراف المعياري لخطأ التقدير بلغ 1.39325 وهو رقم صغير وكلما قل هذا النوع من الاخطاء كان ذلك أفضل.

جدول (5)

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	54.126	1	54.126	33.356	.000
	Residual	248.466	128	1.941		
	Total	302.592	129			

يبين جدول التباين anova اعلاه ان قيمة F المحسوبة بلغت 33.356 وهي أكبر من قيمتها الجدولية المحسوبة عند مستوى دلالة 5 % وا ن مستوى معنوية الاختبار Sig بلغت 0.000 وهي أصغر بكثير من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 5% وهذا ما يشير الى ملائمة النموذج الاحصائي المستخدم.

جدول (6)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	9.345	.389		24.048	.000
	x	-.104	.019	-.439	-5.524	.000

ويلاحظ من الجدول اعلاه ان (.Sig)او مستوى معنوية عدم تماثل المعلومات يبلغ (0.000) وهو أصغر بكثير من مستوى الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والبالغ (5%)مما يشير الى ان بيانات العينة اظهرت دليلا مقنعا على رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة لثبوت التأثير احصائيا وهذا يعني ان عدم تماثل المعلومات تأثير في عدد عضاء لمجلس الادارة أي ان عدم تماثل المعلومات يؤثر على جودة حوكمة للمصارف عينة البحث. وهذا يشير الى ان هنالك علاقة عكسية ما بين عدم تماثل المعلومات وعدد اعضاء مجلس الادارة . أي ان كلما انخفض حجم عدم تماثل المعلومات دل ذلك على زيادة عدد اعضاء مجلس الادارة .

اختبار الفرضية الفرعية الثانية

لغرض اختبار الفرضية تم اجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط ما بين عدم تماثل المعلومات والمتمثل بالوغارتم الطبيعي لموجودات المصارف عينة البحث و عدد الاعضاء المستقلين لمجلس الادارة (عدد اعضاء مجلس الادارة) وكما موضح في الجداول ادناه:-

جدول (7)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.439[a]	.192	.186	1.39325

يبين الجدول ملخص النموذج اعلاه summary model ان قيمة الارتباط (R)بين المتغيرات بلغت 0.439a ، وان معامل التحديد Square R بلغ 0.192والذي يمثل "القوة التفسيرية" للنموذج المستخدم، اي ان المتغير المستقل استطاع ان تفسر ما نسبته 18% من التغير في المتغير التابع والباقي يعود لعوامل اخرى غير تلك التي تم دراستها في البحث، ويبين الجدول ان الانحراف المعياري لخطأ التقدير بلغ 1.39325 وهو رقم صغير وكلما قل هذا النوع من الاخطاء كان ذلك أفضل.اذ يتضح من خلال ملخص النوذج اعلاه مدى تطابق النتائج مع نتائج النموذج السابق لكون هنالك تقارب في نتائج قياس متغير عدد الاعضاء المستقلين لمجلس الادارة مع متغير حجم المجلس

جدول (8)

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	59.227	1	59.227	30.511	.000[b]
	Residual	248.466	128	1.941		
	Total	307.692	129			

يبين جدول التباين anova اعلاه ان قيمة F المحسوبة بلغت 30.511 وهي أكبر من قيمتها الجدولية المحسوبة عند مستوى دلالة 5 % وا ن مستوى معنوية الاختبار Sig بلغت 0.000 وهي أصغر بكثير من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 5% وهذا ما يشير الى ملائمة النموذج الاحصائي المستخدم.

جدول (9)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	8.345	.389		21.475	.000
	x	-.104	.019	-.439	-5.524	.000

ويلاحظ من الجدول اعلاه ان (.Sig)او مستوى معنوية عدم تماثل المعلومات يبلغ (0.000) وهو أصغر بكثير من مستوى الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والبالغ (5%)مما يشير الى ان بيانات العينة اظهرت دليلا مقنعا على رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة لثبوت التأثير احصائيا وهذا يعني ان عدم تماثل المعلومات تأثير في عدد الاعضاء المستقلين لمجلس الادارة أي ان عدم تماثل المعلومات يؤثر على جودة حوكمة للمصارف عينة البحث. وهذا يشير الى ان هنالك علاقة عكسية مابين عدم تماثل المعلومات وعدد الاعضاء المستقلين في مجلس الادارة . أي ان كلما انخفض حجم عدم تماثل المعلومات دل ذلك على زيادة عدد الاعضاء المستقلين في مجلس الادارة .

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

1- اظهرت نتائج البحث مستوى مقبول من عدم تماثل المعلومات للمصارف عينة البحث.
2- اظهرت نتائج البحث ان مستوى الحوكمة في المصارف عينة البحث كان جيدا اذ اشارة نتائج قياس متغير جودة الحوكمة الى ان هنالك عدد جيد من اعضاء مجلس الادارة وتناسب مع الاطراف المساهمة في المصرف فضلا عن توفر الاعضاء المستقلين .
3- وجود علاقة عكسية ما بين عدم تماثل المعلومات و جودة الحوكمة وهذا ما اشارت اليه نتائج البحث من خلال اختبار الفرضية الفرعية الاولى .
4- وجود علاقة عكسية ما بين عدم تماثل المعلومات وعدد الاعضاء المستقلين في مجلس الادارة اذ تشير النتائج الى ان اي انخفاض في عدم تماثل المعلومات يقابله زيادة في جودة الحوكمة .
5- هناك فجوة معلوماتية بين الوحدات الاقتصادية المصدرة للتقارير المالية وبين اصحاب المصلحة

بسبب عدم تماثل المعلومات لها تأثير على تكافؤ الفرص فيما بينهم تنعكس على قراراتهم.

6- الدليل الاسترشادي لحوكمة الشركات والصادر من البنك المركزي العراقي يحتاج للتطوير باستمرار ليواكب التطور على المستوى العالمي لغرض دفع البيئة العراقية نحو أفضل المستويات لتنعكس على جذب الاستثمار الاجنبي.

التوصيات

1- ينبغي على المصارف الاهتمام بالحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات من خلال الافصاح عن المعلومات العامة واي معلومات تخدم المستثمرين الحاليين والمرتقبين .

2- بذل المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية المزيد من الاجراءات ضمانا لتحقيق الحوكمة الجيدة فيها من خلال زيادة التمثيل في مجلس الادارة لكافة الفئات المساهمة فيها فضلا عن زيادة عدد الاعضاء المستقلين .

3- ينبغي اهتمام سوق العراق للأوراق المالية و الاطراف ذات العلاقة بحجم المصارف اي بمقدار ما تمتلكه من موجودات لما لهذا الامر من اهمية في قياس مستوى عدم تماثل المعلومات.

4- على الاطراف ذات العلاقة بالمصارف التجارية الاهتمام بحجم مجلس الادارة و عدد الاعضاء المستقلين فيه عند اتخاذ قرارات ذات علاقة بهذه المصارف لما لذلك من اثر في تحديد مستوى عدم تماثل المعلومات .

5- تطوير القوانين واللوائح المنظمة لسوق العراق للأوراق المالية لتقليل فجوة المعلومات بين الوحدة الاقتصادية وأصحاب المصلحة لضمان توفير المعلومات لجميع المستخدمين مما ينعكس على الكفاءة ورفع مستوى الاستثمار.

6- العمل على تطوير الدليل الاسترشادي لحوكمة الشركات باستمرار ليواكب التطورات المتسارعة على المستوى العالمي.

المصادر

اولا: المصادر العربية

1- أبو حمام، ماجد (2009) أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. رسالة ماجستير. قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة جامعة غزة: فلسطين. ص 55-56.

2- أحمد، حسين دحدوح (2008) دور لجان المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. 24(1)،ص 250.

3- احمد، محمد عزام عبد المجيد ،(2021)،" جودة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من عدم تماثل المعلومات"، دراسة منشورة في مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد (22)، العدد (3). يرفع بالتمهيد

4- امين، عبير بيومي محمود،(2012)"اثر تطبيق الية حوكمة الشركات على جودة القرار الاستثماري بسوق الاوراق المالية المصرية: دراسة تطبيقية "، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، ص 46.

5- بركة، كامل (2012) دور أساليب المحاسبة الادارية في تفعيل حوكمة الشركات دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة. رسالة ماجستير. قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة الجامعة الاسلامية – غزة. ص 93.

6- جمعه، غادة محمد إبراهيم إبراهيم،(٢٠١٧)، "دور جودة الأرباح المحاسبية في الحد من عدم تماثل المعلومات وأثرها على تكلفة رأس المال " ، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

7- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسن الراضي،(2013)،" حوكمة البنوك واثرها على الاداء والمخاطرة" ، الطبعة الاولى ،الاردن، دار البازوري للنشر والتوزيع ص32

8- حسانين، هاله حمدي أحمد،(٢٠١٤) ، قياس أثر تخفيض عدم تماثل المعلومات على كفاءة سوق رأس المال، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد الرابع، العدد الأول:١٨٣-٢٠٥

9- حسن، وجدان فليح، جنان مهدي،(2021)،"دور آليات الحوكمة في تحقيق جودة الإفصاح المعلوماتي - دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية" دراسة منشورة في مجلة الوارث العلمية ،المجلد الثالث، العدد الثامن.

10- خالد، سحر علاء أحمد،(٢٠١٥) ، دور التقارير المالية الفترية في الحد من عدم تماثل المعلومات في ضوء المعايير المحاسبية (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة ، جامعة بنها.

11- سعاد ،سبخي،(2015)،" دور الحوكمة المصرفية في الحد من الازمات المالية والمصرفية"، رسالة ماجستير غير منشورة ،الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

12- سمعان، احمد محمد،(2018)،" المتغيرات المنظمة لعلاقة الافصاح الاختياري بعدم التماثل المعلوماتي في سوق الاوراق المالية المصرية (منهج امبريقي)"،مجلة الفكر المحاسبي /جامعة عين شمس مصر.

13- الطائي، بشير فاضل ،2009،"الافصاح عن المعلومات المحاسبية ودورها في حوكمة الشركات والياتها

الداخلية"، رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد.
14- عبد الحليم، وائل عبد الحليم عوض (2018)، اثر التغير في مستوى الافصاح الالكتروني للتقارير المالية على عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في البورصة المصرية. رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق، كلية التجارة .
15- علي عبد الغني اللايذ، يونس عليان الشوبكي ، يوسف نيسان الحمدان ، (2013)" اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية" ، مجلة التقني المجلد 26 العدد الرابع.
16- عمر، علي، يرقي، حسن (2014) واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها. الجزائر: المركز الجامعي تيسمسيلت، جامعة المدية. ص 113-116.
17- عوض، آمال محمد ، (٢٠١١) ، تحليل العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية وعدم تماثل المعلومات وأثرها على تكلفة رأس المال، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني ، الجزء الأول:١-٤٩
18- قمر، احمد عثمان،(2016) "أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية" دراسة تجريبية على الشركات المدرجة في الاسواق المالية العربية)رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في المحاسبة(،كلية الاقتصاد ،جامعة تشرين، سوريا.
19- مراد، د. ممدوح هاشم، عجوة، د. فايزة محمدي، زيد، محمد على محمد (٢٠٢١)، "أثر عدم تماثل المعلومات على العلاقة بين التحفظ المحاسبي واحتمال الانهيار في سعر السهم الشركات المساهمة المصرية: دراسة إمبريقية"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الثاني 137-186.
20- الميهي، رمضان عبدالحميد، (2015) مدخل مقترح للحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية لتحسين جودة التقارير المالية فى ضوء المعايير الدولية للتقرير المالي : IFRS دراسة ميدانية على الشركات المقيدة بسوق الاوراق المالية المصرية، المجلة المصرية للدراسات التجارية – مصر، مج 39 ، ع 4 ،619-698.
21- نسرين فاضل حسين العبيدي(2011) "تأثير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقليل عدم تماثل المعلومات لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية/ بحث تطبيقي في عدد من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية". بحث مقدم إلى هيأة الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين.

ثانيا: المصادر الاجنبية

1- Ajina, A., Lakhal, F. and Sougné, D. 2015. Institutional investors, information asymmetry and stock market liquidity in France. International Journal of Managerial Finance 11(1): 44-59.
2- Alla, et al, 2018 "Information and Communication Platform as a Complex Approach for Solving Information Asymmetry Problems" Alla Ivashchenko', Yuliia Sybirianska? and Yevheniia Polischuk 'Kyiv National Economic University named after Vadim Hetman, Corporate finance and controlling department, Kyiv, Ukraine."
3- Al-Shammari, B. and W. Al-Sultan (2010). "Corporate governance and voluntary disclosure in Kuwait." International Journal of Disclosure and Governance 7(3): 262-280.
4- -Archambeault, Deborah S.,« The relation between Corporate Governance Strength and Fraudulent Financial » Reporting : Evidence from SEC Enforcement Cases, Nov. 2002, p. 8.
5- Beekes, W., et al. (2016). "Corporate governance, companies' disclosure practices and market transparency: A cross country study." Journal of Business Finance & Accounting 43(3-4): 263-297.
6- Bhattacharya, N., H. Desai, and K. Venkatataman., 2013, "Does earnings quality affect information asymmetry? Evidence from trading costs", Contemporary Accounting Research, 30 (2): 482-516.
7- Bhattacharyya, S. C. (2019). Energy economics: concepts, issues, markets and Fgovernance, Springer Nature.
8- Ciftci, I., et al. (2019). "Corporate governance and firm performance in emerging markets: Evidence from Turkey." International Business Review 28(1): 90-103.
9- Cormier,D., Ledoux,M. J., Magnan,M. and Aerts, W. 2010.Corporate governance and information asymmetry between managers and investors. Corporate Governance: The international journal of business in society 10(5): 574-589, https://doi.org/10.1108/ 14720701011085553.

10- Derakhshan, R., et al. (2019). "Project governance and stakeholders: a literature review." International Journal of Project Management 37(1): 98-116 .
11- Elbadry, A., Gounopoulos, D. and Skinner, F. 2015. Governance Quality and Information Asymmetry. Journal of Financial Markets, Institutions and Instrument 24(2-3): 127-157, https://doi.org/10.1111/fmii.12026.
12- Elfeky, M. I. (2017). "The extent of voluntary disclosure and its determinants in emerging markets: Evidence from Egypt." The Journal of Finance and Data Science 3(1-4): 45-59.
13- Goh, B. W., Lee, J., Ng, J. and Yong, K. O. 2016. The Effect of Board Independence on Information Asymmetry. Accepted for publication in European Accounting Review 25 (1):155-182.
14- Hess, David and Impavido, Gregorio, "Governance of Public Pension Funds, Lessons from Corporate Governance and International Evidence " , 2003. www.Econ.worldbank.org,P.5.
15- Homayoun, S., & Rahman, R. A. (2010). Corporate governance, firm characteristics and web-based corporate reporting: Evidence in Malaysia.
16- Huynh, Toan, L. D., Wu, Junjie & Duong, An, T. (2020), "Information Asymmetry and Firm Value: Is Vietnam Different?", The Journal of Economic Asymmetries.
17- Jamalinesari, S. and Soheili, H. 2015. "The Relationship between Information Asymmetry and Mechanisms of Corporate Governance of Companies in Tehran Stock Exchange", 6th World conference on Psychology Counseling and Guidance, 14 - 16 May 2015, www.sciencedirect.com.
18- Kim, J. B., Kim, J. W. & Lim, J. H., Does XBRL Adoption Constrain Managerial Opportunism in Financial Reporting? Evidence from Mandated U.S. CAAA Annual Conference. Available at SSRN, (2013), https://doi.org/10.2139/ssrn.2201009.
19- Pisano, S., Lepore, L. and Agrifoglio, R. 2015. Corporate Governance and Information Asymmetry between Shareholders and Lenders: an Analysis of Italian Listed Companies. Financial Reporting, Riviste 2: 27-53.
20- Rankin, M, Stanton, P, Ferlauto, K & Tilling, M (2012). Contemporary issues in accounting, John Wiley & Sons, Milton, Queensland.
21- Shiri, M.M., Salehi, M. and Radbon, A. 2016. A Study of Impact of Ownership Structure and Disclosure Quality on Information Asymmetry in Iran. The Journal for Decision Makers 41(1), https://doi.org/ 10.1177/0256090915620876.
22- Vakilifard, H., Nikoomaram, H. Rostami, V. & Salehi. M., Information Asymmetry Gap Analysis between Users and Preparers of Accounting Information under Qualitative Characteristic of Financial Reporting: Evidences of Iran, International Journal of Academic research, 3(2)(2011) .